

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠١
في شأن الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر

(المادة الأولى)

تنشأ هيئة عامة تسمى "الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري" تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة ، تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز للهيئة أن تنشئ فروعاً لها بعواصم المحافظات .

(المادة الثانية)

غرض الهيئة القيام على شئون التمويل العقاري ، والإشراف على حسن تنفيذ قانونه ، ومتابعة نشاطه ورقابته والعمل على تنميته واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل كفاءة سوقه والحفاظ على حقوق المتعاملين .

(المادة الثالثة)

- تختص الهيئة ، فى سبيل تحقيق غرضها ، بما يأتى :
- أ - رسم السياسات العامة التى يتطلب توجيهه نشاط التمويل العقارى تطبيقها فى ضوء أحكام قانون التمويل العقارى .
 - ب - إعداد وإمساك جداول تقيد بها أسماء خبراء التقييم المشار اليهم فى القانون المشار اليه ، والإشراف على نشاطهم .
 - ج - إعداد وإمساك سجل تقيد به أسماء الوكلاء العقاريين المنصوص عليهم فى القانون المذكور ، والإشراف على نشاطهم .
 - د - إعداد وإمساك جدول تقيد به أسماء الوسطاء العقاريين المنصوص عليهم فى ذات القانون ، والإشراف على نشاطهم .
 - هـ - الترخيص لشركات التمويل العقارى بمزاولة نشاطها ومتابعة أعمالها ورقابتها .
 - و - البت فى طلبات اندماج شركات التمويل العقارى أو توقف نشاطها أو تصفية أصولها كلها أو الجزء الأكبر منها .
 - ز - إعداد نماذج الشروط الأساسية للتمويل العقارى .
 - ح - تمكين كل ذى شأن من الإطلاع على ما يتوفر لدى الهيئة من السجلات والتقارير والمستندات وغيرها من الأوراق المتعلقة بنشاط التمويل العقارى أو الحصول على مستخرجات رسمية منها ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لسرية المعلومات ، ووفقا للقواعد والإجراءات التى تقرها اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه ، ومقابل الرسم الذى تحدده هذه اللائحة .



ط - توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن نشاط التمويل العقارى .

(المادة الرابعة)

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية كل من :

- نائب رئيس الهيئة .
- ممثل عن البنك المركزى المصرى يختاره محافظ البنك .
- ممثل عن كل من وزارات العدل ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، لا تقل درجته عن رئيس قطاع ويصدر باختياره قرار من الوزير المختص .
- اثنين من الخبراء يصدر بتعيينهما قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد بدل حضور جلساته قرار من وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(المادة الخامسة)

يصدر بتعيين رئيس الهيئة وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس

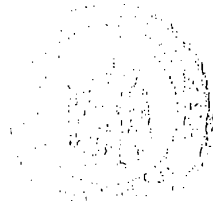
الوزراء ، بناء على ترشيح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويتولى رئيس

الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقا لأحكام هذا القرار واللوائح التى يضعها

مجلس الإدارة ، ويمثل الهيئة أمام القضاء ولدى الغير .

ويصدر بتعيين نائب رئيس الهيئة وتحديد معاملته المالية قرار من وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية .



ويكون تعيين رئيس الهيئة ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد ويحل نائب رئيس الهيئة محل رئيسها في حالة غيابه أو قيام مانع به أو خلو منصبه .

(المادة السادسة)

تتكون موارد الهيئة من :

- ١- الرسوم التي تحصلها وفقا لأحكام قانون التمويل العقاري والقرارات الصادرة تنفيذا له .
- ٢- مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة للمتعاملين معها وفقا لما يقرره مجلس إدارتها .
- ٣- القروض والمنح المحلية والخارجية التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة وبشرط إعتادها من السلطات المختصة قانونا .
- ٤- الإعتمادات المالية التي تخصص للهيئة في الموازنة العامة للدولة .
- ٥- عائد استثمار أموال الهيئة .

(المادة السابعة)

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسات العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها ومباشرة اختصاصاتها ، وله على الأخص :

- إصدار القرارات واللوائح الداخلية للهيئة والقرارات المتعلقة بشئونها المالية والفنية والإدارية .



- ب - وضع لائحة لشئون العاملين بالهيئة تتضمن القواعد المتعلقة بتعيينهم وترقيتهم ونقلهم ومراتبهم وبدلاتهم وحوافزهم ومكافآتهم ، وغير ذلك من شئونهم ، بمراعاة القواعد الأساسية والضوابط والضمانات المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة .
- ج - اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٤٢) من قانون التمويل العقاري المشار اليه ، وذلك عند مخالفة أحكامه أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، أو قيام خطر يهدد استقرار نشاط التمويل العقاري أو مصالح المستثمرين أو المساهمين في شركات التمويل العقاري .
- د - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة .
- هـ - النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس الهيئة عرضه من المسائل الداخلة في إختصاصها .
- و - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .
- وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها - بصفة مؤقتة - ببعض إختصاصاته كما يجوز له أن يعهد إلى رئيسه أو إلى أحد أعضائه بصفة مؤقتة ببعض إختصاصاته أو بأداء مهام محددة .

(المادة الثامنة)

يعقد مجلس الإدارة إجتماعاً دورياً مرتين على الأقل كل شهر . كما يجتمع عند الحاجة بدعوة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو من رئيس الهيئة .



(٦)

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور غالبية أعضائه وتصدر قراراته بغالبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
ولا تكون قرارات الهيئة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . ويعتبر اعتماداً لها مضى خمسة عشر يوماً على إبلاغه بها دون أن يعترض عليها .

(المادة التاسعة)

يكون للهيئة موازنة خاصة وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، ويفتح حساب للهيئة بالبنك المركزى المصرى تودع فيه حصيلة مواردها ويخصص للصرف منه فى أغراض الهيئة .
ويخضع الحساب الخاص للهيئة لرقابة وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

(حسننى مبارك)

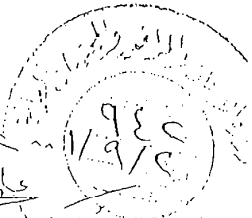
صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ يناير الاخير سنة ١٤٢٢ هـ

الموافق ٢٦ أغسطس سنة ٢٠٠١ م

صورة مرسلة إلى السيد / وزير الاسكان والمرافق والمباني
امين عام مجلس الوزراء



(دكتور/ صفوت النحاس)


٩٤٤
١١/٩/٢٠٠١
عبدالله محمد عبدالمجيد